

التجارة والاستثمار والتشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

التقرير المواضيعي لمشروع "إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي"



ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

وانعكس هذا النمو الاقتصادي المخيب للآمال في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في نتائج سوق العمل في المنطقة، الذي يتميز بانخفاض معدل مشاركة القوى العاملة، ولاسيما النساء والشباب، وارتفاع مستويات البطالة وغياب النظامية، وانخفاض مستويات خلق فرص عمل جيدة. بعد عشر سنوات من انطلاق الحركات الاجتماعية لعام ٢٠١١، لم يتغير شيء يذكر بالنسبة للواقع الاقتصادي للمرأة والشباب في المنطقة. على سبيل المثال، يعد معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من أدنى المعدلات على مستوى العالم، وهو أقل في المتوسط من البلدان الأخرى ضمن نفس فئة الدخل أو ذات الدخل الأكثر انخفاضاً. وبالمثل، بالنسبة للشباب (١٥-٢٩ عاماً)، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة أقل بكثير من معدل أقرانهم الأكبر سناً. وتشير النسبة الكبيرة من النساء والشباب الذين لا يشاركون في الأنشطة الاقتصادية ولا يتطلعون إلى أن يكونوا نشطين اقتصادياً إلى الصعوبات التي تواجهها النساء والشباب عند محاولة المشاركة الكاملة في اقتصادات بلدانهم.

لم تتحسن حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في التجارة العالمية خلال العقود الماضية. ففي عام ٢٠١٩، كانت حصة المنطقة من صادرات البضائع العالمية حوالي ٠,٨ في المائة فقط و١ في المائة من واردات البضائع العالمية في نفس العام^١. ومن ناحية أخرى تعتبر واردات البضائع في المنطقة أعلى بكثير من صادراتها، مع تحول في الديناميكية في عام ٢٠٠٨ واتسعت الفجوة منذ ذلك الحين. كما أدى النمو المرتفع في الواردات عن الصادرات بشكل عام إلى استمرار العجز التجاري والحساب الجاري بين البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. ويعاني الأردن وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان والمغرب ومصر من عجز تجاري كبير ومستمر منذ أكثر من عقد. في المقابل، تمتلك البلدان المصدرة للنفط في المنطقة حسابات جارية وفوائض تجارية كبيرة تاريخياً، على الرغم من أن ذلك قد تغير في السنوات الأخيرة بالنسبة للجزائر. علاوة على ذلك، تعاني المنطقة من نقاط ضعف

تقع السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية في قلب التحول الاقتصادي والاستراتيجيات الغنية بفرص العمل في البلدان النامية. وعلى الرغم من إجراء العديد من الإصلاحات التي تم تبنيها على مدى العقود الماضية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا يزال التحول الهيكلي بطيئاً ولا يزال تأثير هذه السياسات على خلق فرص العمل منخفضاً، خاصة بالنسبة للنساء والشباب. يتناول هذا التقرير المواضيعي تطور هذه السياسات وأثرها على التحول الاقتصادي، وعلى تنويع الصادرات وعلى سوق العمل، مع التركيز على الشباب والنساء، وعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. كما يقدم تحليلاً للاتجاهات المستقبلية التي من المتوقع أن تؤثر على سوق العمل في المنطقة.

نظرة عامة على سوق العمل والتجارة والاستثمار

يقدم الفصل الأول لمحة عامة عن التوقعات الاقتصادية الحالية في المنطقة، مع لمحة عامة عن سوق العمل وتطور التجارة والاستثمار في المنطقة.

مرت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط باضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة، بدءاً من الحركات الاجتماعية التي انطلقت في عام ٢٠١١ إلى أزمة كوفيد-١٩ العالمية، بالإضافة إلى العديد من الأحداث الخاصة بكل بلد والتي كان لها تأثير كبير على المسار الاقتصادي للمنطقة. كانت الحركات الاجتماعية لعام ٢٠١١، التي بدأت في تونس واجتاحت مصر وليبيا ودول أخرى في المنطقة، مدفوعة بشكل رئيسي من قبل الشباب الذين يسعون لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ولزيادة نسبة مشاركتهم في تشكيل مسارات التنمية في بلدانهم واضفاء الصيغة الديمقراطية على الأنظمة السياسية. كما تأثرت دول مثل الأردن ولبنان بشدة من جراء الحرب الأهلية السورية، التي بدأت في عام ٢٠١١.

وقد كان النمو الاقتصادي في المنطقة، بشكل عام، أقل من إمكاناته على مدى العقد الماضي.

١ حسابات تستند إلى بيانات الأونكتاد.

في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع خلق وظائف جيدة تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك تلك المتاحة للنساء. وفي هذا السياق، يوفر تعزيز الحوار والتعاون الفني داخل المنطقة فرصة مهمة لزيادة تسريع هذه الجهود وتعزيز التكامل الإقليمي.

السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية والتشغيلية وأثرها على سوق العمل

يقدم الفصل الثاني لمحة عامة عن سياسات الصناعة والتجارة والاستثمار والتشغيل في المنطقة، وتأثيرها على الصادرات وخلق فرص العمل، بما في ذلك في القطاعات الإنتاجية والقابلة للتداول.

اتبعت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الاتجاهات الدولية من حيث السياسات الصناعية والتجارية. حيث تبنت جميع دول المنطقة، بعد الاستقلال خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، سياسات لحماية صناعاتها المحلية وتطويرها وتقليل الاعتماد على البلدان الأكثر تقدماً. وبدأت العديد من دول المنطقة في التركيز على ترويج الصادرات وتحرير التجارة. غير أن هذه السياسات قد تم تنفيذها بوتيرة وكثافة مختلفتين في جميع أنحاء المنطقة. فقد تبنت معظم دول المنطقة، خلال التسعينيات، إصلاحات تتعلق بالتكيف الهيكلي التي حددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومرت بلدان المنطقة مع برامج التكيف الهيكلي بموجة كبيرة من الخصخصة. ونتيجة لذلك، تراجعت الحواجز التجارية، وتحديداً التعريفات الجمركية، تدريجياً وبشكل ملحوظ في المنطقة. فعلى مدى العقدين الماضيين وخاصة منذ منتصف التسعينيات، فتحت دول المنطقة اقتصاداتها نسبياً وحاولت دمجها في الاقتصاد العالمي من خلال تبني مجموعة من سياسات التجارة والاستثمار التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مستويات صادراتها. كما تهدف هذه السياسات أيضاً إلى تحسين إنتاجية العمل، ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز عملية التقارب مع الاقتصادات المتقدمة، وخلق المزيد من فرص العمل، بما في ذلك الوظائف عالية الجودة، لاستيعاب الداخلين إلى سوق العمل. وبالتوازي

مهمة في مجال التجارة. وتشمل هذه النقاط ارتفاع التقلبات في صادرات الدول المعتمدة على النفط، والتي تجلت في عام ٢٠٢٠ من خلال الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتأثيره على اقتصادات الجزائر وليبيا. كما أن هناك تركيزاً كبيراً لأسواق التصدير، لا سيما في أوروبا، وخاصة إلى دول شمال إفريقيا. أخيراً، على الرغم من اقتصادها الإقليمي المنفتح نسبياً، إلا أن هناك القليل من التجارة البينية، وتغيب هذه التجارة بين بعض البلدان في المنطقة.

تبنت بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عدة إصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقود الماضية، بما في ذلك الإصلاحات التي أجريت في الأطر التنظيمية وإنشاء مناطق اقتصادية مُحددة. فعلى الرغم من هذه الإصلاحات، لم تزد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلا بوتيرة منخفضة نسبياً في المنطقة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٩. حيث مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ٢,١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة في عام ٢٠١٩ وظلت تنمو باستمرار في المخزونات. غير أن هذه التدفقات الوافدة لم تكن مستقرة، لا سيما بعد الحركات الاجتماعية لعام ٢٠١١ وتأثير جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى الإصلاحات على المستوى الوطني، بُذلت جهود لتعزيز التكامل الإقليمي. وأدى إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط في عام ٢٠٠٨ إلى تحسينات ملحوظة من حيث التعاون وتكثيف التجارة. ولكن، على الرغم من تكثيف العلاقات التجارية بين العديد من البلدان في المنطقة، لا تزال هناك إمكانات تجارية كبيرة غير مستغلة بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو دول الاتحاد من أجل المتوسط.

للعلاقة بين سوق العمل والتجارة والاستثمار والسياسات الصناعية أهمية خاصة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. إذا تم توجيهها بشكل صحيح، من خلال المؤسسات والسياسات الصناعية الفعالة التي تعزز التغيير الهيكلي، يمكن لسياسات التجارة والاستثمار أن تساعد البلدان في المنطقة على توسيع قطاعاتها الإنتاجية، بما

أو في سياسات وطنية أخرى. ولكن ظهرت ديناميكيات مختلفة ساعدت في تبني خطط التشغيل الوطنية. أولاً، ظهرت أزمة العمل، التي ساعدت على وضع سياسات التشغيل على جدول الأعمال منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ثانياً، تؤكد الاضطرابات التي طرأت على سوق العمل في عام ٢٠٢٠ الناشئة عن جائحة كوفيد-١٩ الدور الحاسم لسياسات التشغيل، الذي لا يقتصر على التخفيف من الآثار قصيرة المدى للأزمة فحسب، ولكن أيضاً لتعزيز الانتعاش ومرونة الاقتصادات وأسواق العمل للتصدي للصدمات المعاكسة على المدى الطويل. ثالثاً، تم أيضاً تحفيز عمليات سياسة التشغيل بسبب الأزمات الاجتماعية والسياسية الخاصة ببلدان معينة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الحركات الاجتماعية لعام ٢٠١١، حيث تركزت مطالبات الناس واحتجاجاتهم أيضاً على الحصول على فرص العمل. من عام ٢٠١٠ فصاعداً، أدى ذلك إلى ظهور سياسات وطنية للتشغيل في البلدان العربية مثل المغرب وتونس.

بشكل عام، لم تؤد هذه السياسات إلى تحول هيكلي فعال. منذ عام ٢٠٠٠، شهدت المنطقة تحولاً في العمالة من الزراعة. ومع ذلك، كان هذا التحول في الأساس نحو الخدمات، مع وجود في أفضل الأحوال حصة مستقرة نسبياً من التصنيع والصناعة في بلدان مختلفة. من حيث النواتج، لم تتغير مساهمة القطاعات العريضة في الناتج المحلي الإجمالي في القيمة المضافة بشكل كبير في بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بكل من التشغيل والمخرجات، فإن معظم اقتصادات المنطقة مدفوعة بالخدمات، لا سيما في لبنان، حيث ارتفعت حصة الخدمات في النواتج إلى حوالي ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٩. علاوة على ذلك، تشهد بلدان المنطقة تراجعاً مبكراً في الصناعة. فالتصنيع، الذي كان تاريخياً محرك التحول الهيكلي للاقتصادات الأكثر تقدماً، له وزن مختلف عبر المنطقة، ولكنه ظل في أفضل الأحوال راکداً في بلدان المنطقة وفي أسوأ الأحوال متراجعا.

وقد حققت التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية بشكل عام بعض النتائج الإيجابية في المنطقة، وذلك مع ارتفاع مستويات الصادرات

مع هذه الإصلاحات الجوهرية لتحرير التجارة، شرعت دول المنطقة في التسعينيات وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في إجراء إصلاحات استثمارية كبيرة إما من خلال مراجعة الأطر التنظيمية أو إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، تسمى أيضاً المناطق الحرة، ومناطق التجارة الحرة أو مناطق تجهيز الصادرات من أجل خلق حوافز مالية بشكل أساسي.

كما نفذت دول المنطقة أيضاً عدداً من السياسات الصناعية بما في ذلك الأهداف الشاملة والمستهدفة، مع مجموعة من السياسات والتدابير لتحسين أداء السوق وبيئة الأعمال والدعم المستهدف للقطاعات التي يمكن أن تحقق نمواً في الإنتاجية والتنمية. تبرز المغرب ومصر في المنطقة باعتبارهما الدولتين اللتين بذلتا أقصى جهد في تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية التي تجمع بين التدخلات الشاملة والموجهة. وكان المغرب البلد الوحيد الذي صمم ونفذ عملية اكتشاف ذاتي متكررة، مع قائمة محدثة بالقطاعات المستهدفة والتدخلات القائمة على التغيرات الاقتصادية المحددة. ويمكن تحسين تصميم السياسات الصناعية بشكل كبير لجميع بلدان المنطقة، ولكن ولا تزال الثغرات الرئيسية حول شروط الدعم المقدم للشركات² والاندماج والحوار الاجتماعي مع القطاع الخاص والشفافية في التنفيذ قائمة. ومن ناحية أخرى، تتمتع معظم دول المنطقة بمستوى معين من الحوار بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، يتطلب الحوار الفعال منتديات رسمية، وتكراراً وشفافية في عملية صنع القرار والمداولات، والتي تظل نقطة ضعف لمعظم البلدان في المنطقة. كما توجد فجوة كبيرة أخرى تتعلق بالتنفيذ وشفافيته، وهي محدودة توافر معلومات عن آليات التنفيذ، مما يشير إلى أن آليات الشفافية والرصد والتقييم لا تزال بحاجة إلى التحسين في المنطقة.

فيما يتعلق بسياسات التشغيل، لا تتوفر لدى جميع البلدان سياسات تشغيل وطنية منفصلة وواضحة (NEPs)، فبعض البلدان تدمج تدابير التشغيل في خطط التنمية الوطنية أو في سياسات وطنية أخرى. ولكن ظهرت ديناميكيات مختلفة ساعدت في تبني خطط التشغيل الوطنية

² تلك هي سمة الجزيرة والعصا كما وصفها داني رودريك (٢٠٠٨).

السياسات في المنطقة. لذا ينبغي تعزيز التركيز على الروابط المحلية مع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية لتعظيم تأثير هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في النتائج الاقتصادية المحلية.

بشكل عام، وعلى الرغم من السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية التي تم تنفيذها، لم يكن هناك نمو كبير في التشغيل في المنطقة في القطاعات القابلة للتداول، مثل التصنيع والخدمات القابلة للتداول. وينتقل العمال في جميع البلدان تقريبًا من قطاع الزراعة، نحو القطاعات غير القابلة للتداول وقليلة الإنتاج بشكل أساسي. ومع ذلك، أدت الصادرات والتجارة إلى زيادة الطلب على المهارات العالية في المنطقة، لا سيما في مصر والمغرب وتونس تماشيًا مع زيادة حصة الصادرات كثيفة المهارات والتكنولوجيا. لم تكن القطاعات القابلة للتداول، وخاصة التصنيع، قادرة على خلق طلب كافٍ على القوى العاملة في المنطقة. وانخفض نصيب التصنيع في التشغيل في جميع البلدان تقريبًا، باستثناء مصر. في الوقت نفسه، زادت حصة تجارة الجملة والتجزئة بشكل منهجي تقريبًا. وساهمت القطاعات الأخرى غير القابلة للتداول مثل الإدارة العامة والتعليم بشكل كبير في خلق فرص العمل. ومع ذلك، هناك بعض العلامات المشجعة في الخدمات التجارية التي تتطلب مهارات عالية بشكل عام، ولا سيما في المغرب، وهو ما يتماشى مع الدور المتزايد الذي تلعبه التجارة في الخدمات في المنطقة. وتتمتع الخدمات القابلة للتداول بإمكانيات نمو كبيرة في المنطقة؛ غير أن ذلك سوف يزيد في الغالب الطلب على العمال ذوي المهارات العالية. يبدو أن التركيز على القطاعات التي تتطلب مهارات عالية والقطاعات الأخرى في التصنيع التي من شأنها أن تستوعب الحصة المهمة من العمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة هو النهج الصحيح لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

لا يتحدد تأثير السياسات التجارية على سوق العمل من خلال مستوى تحرير التجارة والسياسات التجارية فحسب، بل يعتمد أيضًا بشكل كبير على تبني مجموعات أخرى من السياسات المتسقة مع السياسات التجارية والتي

الصادرات قبل جائحة كوفيد- ١٩ في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠٠٠. ومع ذلك، تفاوتت النتائج عبر بلدان المنطقة. قادت مصر والمغرب على وجه الخصوص نمو الصادرات في المنطقة، مما يعكس جهود البلدين في وضع السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية في العقدين الماضيين. وقد زادت صادرات كلا البلدين بشكل ملحوظ منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، باستثناء الاتجاه التنازلي بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥. وقد حظيت كلا البلدين بمستويات متشابهة جدًا من صادرات البضائع في عام ٢٠١٩، وهو أمر مميز للغاية بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى الاختلافات في حجم الاقتصادين. (الناتج المحلي الإجمالي لمصر ٢,٥ مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب). يُظهر التطور الكثيف للمهارات والتكنولوجيا في الصادرات في المنطقة زيادة في حصة المصنوعات التي تتطلب المهارات المتوسطة والتكنولوجيا الكثيفة وتلك التي تتطلب المهارات العالية والتكنولوجيا الكثيفة في الصادرات في المغرب ومصر وتونس. ويشير هذا إلى مستوى معين من التحسين المتطور والارتقاء بالقدرات التكنولوجية في هذه الاقتصادات. ومع ذلك، لم تشهد المنطقة تنوعًا كبيرًا في المنتجات المصدرة، باستثناء بعض العلامات المشجعة في مصر والمغرب وتونس، بما في ذلك قطاعي الإلكترونيات والسيارات في المغرب، وبدرجة أقل في تونس، والآلات الكهربائية في مصر.

لم تقم معظم بلدان المنطقة بتحسين مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها بشكل ملحوظ. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في معظم بلدان المنطقة بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ ولكنها ظلت في مسار هبوطي منذ ذلك الحين، باستثناء مصر والمغرب. وظلت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبلدان أخرى في فترة ما قبل الجائحة راكدة في أحسن الأحوال. والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة لا تحقق النتائج المتوقعة، حيث تتركز معظم هذه الاستثمارات في القطاعات كثيفة رأس المال. ومن ثم، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل وإنتاجية العمالة والتغيير الهيكلي قد لا يكون بالمستوى الذي يتوقعه صناع السياسات في

يكافح الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لتأمين وظائف جيدة وتطوير إمكانياتهم الاقتصادية. ينخفض معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة عن ٤٠ في المائة بالنسبة للشباب، كما تعاني المنطقة أيضًا من ارتفاع نسب الشباب غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بشكل نسبي. وتعد معدلات بطالة الشباب في المنطقة من أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث تراوحت في عام ٢٠١٩ بين ٤٢ في المائة في الجزائر كحد أقصى و ١٩ في المائة في تونس كحد أدنى. وزاد معدل البطالة مع ارتفاع مستويات التحصيل العلمي، مما يشير إلى وجود تفاوت كبير في المهارات في دول المنطقة. وزادت البطالة بشكل خاص بين الشباب الخريجين والمتعلمين في المنطقة، بما في ذلك تونس والأردن، وهما دولتان حققتا مستويات مهمة نسبيًا من المشاركة في التعليم العالي.

تمثل بطالة خريجي التعليم العالي مشكلة خاصة في المنطقة. حيث يشير ذلك إلى انخفاض عائدات الاستثمار في التعليم وقد يؤثر على خيارات الأجيال القادمة ويؤدي إلى انخفاض إجمالي في تراكم رأس المال البشري في هذه الاقتصادات. علاوة على ذلك، تعد بطالة الخريجين خسارة اقتصادية وفي الوقت نفسه خسارة في رأس المال البشري للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، بالنظر إلى التكلفة المرتفعة لفرص إكمال التعليم في المستويات الأعلى. وتعكس بطالة الخريجين غياب التحول الهيكلي وبالتالي عدم قدرة الاقتصادات على خلق وظائف جيدة لشبابها المتعلم. كما أدت المستويات المرتفعة لبطالة الشباب والافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية إلى زيادة الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير المنظمة، وهجرة العقول في معظم بلدان المنطقة. حيث زادت نسبة الأفراد ذوي المهارات العالية بين السكان المهاجرين في هذه البلدان، لتصل إلى ٢٠ في المائة بين الشباب المهاجرين في عام ٢٠١٧، مما يشير إلى هجرة الأدمغة (هجرة ذوي الكفاءات).

يؤدي أداء الشباب العاملين في مصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس تحسنًا بالمقارنة مع أقرانهم في البلدان الأخرى في المنطقة من حيث المشاركة في القطاعات القابلة

للبني البيئة اللازمة لنجاحها. وفقا لما نوقش من قبل، تنخفض جودة السياسات الصناعية في المنطقة نسبيًا، على الرغم من بعض العلامات المشجعة في مصر والمغرب. وتحتاج السياسات التجارية إلى سياسات صناعية فعالة لتحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة وتوفير وظائف جيدة للعمال في المنطقة. حيث يعتمد تأثير كل من السياسات الصناعية والتجارية في المنطقة بشكل كبير على جودة البنية التحتية. يمكن تعريف البنية التحتية من خلال البنية التحتية المادية وغير المادية وهي من المدخلات الهامة للتنمية الاقتصادية والتوسع التجاري. حيث تشمل البنية التحتية المادية الطرق والتوصيلات والاتصالات والموانئ، وتشمل البنية التحتية غير المادية التمويل ورأس المال البشري وجودة المؤسسات. ويمكن بشكل عام تحسين جودة البنية التحتية المادية وغير المادية في المنطقة جذريا لإطلاق العنان لإمكانات السياسات التجارية والصناعية وتأثيرها على سوق العمل. على سبيل المثال، تنخفض جودة المؤسسات في المنطقة بشكل خاص. وقد كانت الحركات الاجتماعية التي انطلقت في عام ٢٠١١ بمثابة محاولة لإصلاح المؤسسات الاقتصادية الانتقائية التي أدت إلى تفشي الفساد، والروابط القوية بين الأعمال والدولة الساعية إلى الربح، وفي نهاية المطاف انخفاض مستويات خلق فرص العمل الجيدة والنمو. ويعتمد نجاح السياسات الصناعية على قدرة الدولة على إقامة علاقة مع القطاع الخاص تنسم بالشفافية والتعاون، في ظل مجموعة واضحة من القواعد والحوافز، وخاصة "الجزرة والعصا" التي من شأنها أن تقلل من منهج السعي وراء الربح فحسب. يجب أن تركز دول المنطقة على إصلاح المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك قوانين ووكالات المنافسة، وتعزيز سيادة القانون إذا كانت ترغب في فرصة في تنمية اقتصاداتها والاستفادة من التأثير الإيجابي للتجارة والاستثمار على اقتصاداتها.

التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية والشباب والمرأة في سوق العمل

يقدم الفصل الثالث تحليلًا مفصلاً لفئات الشباب والنساء في سوق العمل في المنطقة، وتطور تشغيلهم في القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك القطاعات القابلة للتداول على مدى العقدين الماضيين.

ترجع المستويات المنخفضة لمشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة إلى الافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية في المنطقة وكذلك إلى الأعراف الاجتماعية والصور النمطية. حيث تفضل النساء في المنطقة العمل في القطاع العام بشكل عام بسبب طبيعته الرسمية وسمة الأمن التي تتوفر فيه. غير أن فرص القطاع العام قد تراجعت منذ إصلاحات التكيف الهيكلي التي نفذت في التسعينيات، على الرغم من الدور المهم الذي لا يزال يلعبه. وبالتوازي مع ذلك، لم يتمكن القطاع الخاص من توفير نفس نوعية الوظائف التي يوفرها القطاع العام، بما في ذلك تلك التي تتوفر للنساء ذوات التعليم العالي والمتزوجات. وهناك أسباب جذرية أخرى تعزز وتديم الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية، مثل عدم كفاية دور الرعاية للأطفال، ونقص فرص الوصول إلى وسائل النقل العام بأسعار معقولة، وقوانين الأسرة والعمل التمييزية، وانخفاض الأجور والتعويضات الاقتصادية.

وتعاني النساء المنخرطات في القوى العاملة في المنطقة من مستويات أعلى من البطالة، على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم بينهم مقارنة بالرجال. فهناك نسبة أكبر من النساء الحاصلات على تعليم عالٍ من الرجال في القوى العاملة في جميع بلدان المنطقة تقريباً. وتعتبر النساء الفلسطينيات والأردنيات في القوى العاملة الأكثر تعليماً، حيث بلغت نسبة الحاصلات على التعليم ما بعد الثانوي في البلدين ٦٣ في المائة و ٥٨ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، فإن البطالة بين النساء أعلى بكثير من الرجال في المنطقة، باستثناء المغرب، الذي يتماثل فيه تقريباً معدل البطالة بين النساء والرجال. ويمكن تفسير معدلات بطالة النساء المرتفعة بنفس القيود التي تؤدي إلى استبعادهن من القوى العاملة. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى عدد النساء الكبير في المنطقة، لا سيما في الأردن وتونس، اللواتي يصطفن في طوابير للحصول على الوظائف "الصديقة للمرأة"، بما في ذلك في القطاع العام، وهو ما ينعكس في البطالة طويلة الأمد للإناث.

نتيجة لمعدلات المشاركة الضئيلة في القوى العاملة وارتفاع مستويات البطالة، تنخفض نسبة

وعموماً، ترتفع نسبة الشباب العاملين في قطاع التصنيع والقطاعات القابلة للتداول بالنسبة للعمال الأكبر سناً. حيث أدى قطاع التصنيع، بشكل عام، إلى زيادة الطلب على العمال الشباب ذوي المهارات العالية، وزاد الطلب في معظم البلدان على الشباب ذوي المهارات العالية بشكل أسرع مقارنة بالعمال الأكبر سناً ذوي المهارات العالية. ومع ذلك، يميل الشباب إلى التركيز بشكل أكبر في القطاعات غير القابلة للتداول والتي تتطلب مهارات منخفضة أكثر من أقرانهم الأكبر سناً، ولا سيما في قطاعات البناء وتجارة الجملة والتجزئة. وأخيراً، لا يوجد اتجاه واضح لمستوى المهارات: حيث يميل الشباب العاملون في مصر وتونس إلى الحصول على تعليم أفضل قليلاً واكتساب مهارات أعلى من أقرانهم البالغين ويميلون في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الحصول مستويات تعليم منخفضة.

بما أن بلدان المنطقة قد تبنت نماذج تنمية جديدة موجهة نحو التصدير، كان من المفترض أن تتغير ديناميكيات الطلب على عمالة الإناث تغيراً كبيراً، غير أنه لا تزال المرأة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تواجه تحديات هيكلية تمنعها من المشاركة في سوق العمل. وتعد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة من بين أدنى المعدلات في العالم، حيث بلغت ٢٢ في المائة فقط في عام ٢٠١٩. ولا تتمتع البلدان ذات أعلى مستويات في التحصيل العلمي في المنطقة مثل الأردن وتونس بأعلى المستويات من معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة هو الأعلى في ليبيا (٣٢ في المائة)، حيث تقل احتمالية حصول الإناث على تعليم عالٍ مقارنة بأي بلد آخر في المنطقة. ويشكل انخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة والمستويات العالية للتعليم في المنطقة مفارقة. حيث يزداد ميل المرأة بشكل عام للمشاركة في القوى العاملة مع ارتفاع مستويات التعليم. وبالرغم من ذلك، لا توجد علاقة واضحة بين مستويات التعليم ومستويات مشاركة القوى العاملة للمرأة في المنطقة، مما يشير إلى وجود تحديات هيكلية لمشاركة المرأة في القوى العاملة خارج تحديات المهارات.

يكافح الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لتأمين وظائف جيدة وتطوير إمكانياتهم الاقتصادية. ينخفض معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة عن ٤٠ في المائة بالنسبة للشباب، كما تعاني المنطقة أيضًا من ارتفاع نسب الشباب غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بشكل نسبي. وتعد معدلات بطالة الشباب في المنطقة من أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث تراوحت في عام ٢٠١٩ بين ٤٢ في المائة في الجزائر كحد أقصى و ١٩ في المائة في تونس كحد أدنى. وزاد معدل البطالة مع ارتفاع مستويات التحصيل العلمي، مما يشير إلى وجود تفاوت كبير في المهارات في دول المنطقة. وزادت البطالة بشكل خاص بين الشباب الخريجين والمتعلمين في المنطقة، بما في ذلك تونس والأردن، وهما دولتان حققتا مستويات مهمة نسبيًا من المشاركة في التعليم العالي.

تمثل بطالة خريجي التعليم العالي مشكلة خاصة في المنطقة. حيث يشير ذلك إلى انخفاض عائدات الاستثمار في التعليم وقد يؤثر على خيارات الأجيال القادمة ويؤدي إلى انخفاض إجمالي في تراكم رأس المال البشري في هذه الاقتصادات. علاوة على ذلك، تعد بطالة الخريجين خسارة اقتصادية وفي الوقت نفسه خسارة في رأس المال بشري للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، بالنظر إلى التكلفة المرتفعة لفرص إكمال التعليم في المستويات الأعلى. وتعكس بطالة الخريجين غياب التحول الهيكلي وبالتالي عدم قدرة الاقتصادات على خلق وظائف جيدة لشبابها المتعلم. كما أدت المستويات المرتفعة لبطالة الشباب والافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية إلى زيادة الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير المنظمة، وهجرة العقول في معظم بلدان المنطقة. حيث زادت نسبة الأفراد ذوي المهارات العالية بين السكان المهاجرين في هذه البلدان، لتصل إلى ٢٠ في المائة بين الشباب المهاجرين في عام ٢٠١٧، مما يشير إلى هجرة الأدمغة (هجرة ذوي الكفاءات).

يؤدي أداء الشباب العاملين في مصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس تحسنًا بالمقارنة مع أقرانهم في البلدان الأخرى في المنطقة من حيث المشاركة في القطاعات القابلة

لمشاركة النساء في التشغيل للغاية في جميع بلدان المنطقة، وتتراوح من ١٤ في المائة في الأردن إلى ٣٢ في المائة في ليبيا. وتميل النساء، بشكل عام، إلى العمل في عدد محدود من القطاعات، معظمها في مجال الخدمات. كما تميل اقتصادات شمال إفريقيا إلى أن تكون أكثر شمولًا للنساء، حيث تفضل النساء في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا إلى العمل في قطاعات أكثر تنوعًا، بما في ذلك الزراعة في والتصنيع. على سبيل المثال، في ليبيا، تمثل النساء ٤٥ في المائة من العمالة في التصنيع و ٣١ في المائة من العمالة في الزراعة. وفي المغرب، تمثل النساء نسبة كبيرة من العمالة في الزراعة (٣٧ في المائة) والصناعة (٢٩ في المائة). وتمثل المرأة التونسية والجزائرية في قطاع التصنيع (٤٣ في المائة و ٣٦ في المائة) أكثر من تمثيلها في قطاع الخدمات (٢٨ في المائة و ٢٢ في المائة). في مجال التشغيل، تعاني النساء في مصر وتونس من فجوة كبيرة نسبيًا في الأجور بين الجنسين، حيث يبلغ متوسط الفجوة في الدخل الشهري ١٤ و ٩ في المائة على التوالي. ومع ذلك، لا تشكل فجوة الأجور بين الجنسين في الأردن مصدر قلق أقل حيث تقدر في المتوسط بنسبة ٢ في المائة فقط باستخدام الدخل الشهري.

بشكل عام، يزداد ميل النساء للخروج من القطاعات القابلة للتداول نحو القطاعات غير القابلة للتداول في المنطقة. ويرجع هذا بشكل أساسي إلى تحول عمالة القطاع الزراعي وعدم استبدال هذه العمالة بمستويات مماثلة في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية قابلة للتداول. غير أن، ويبدو هذا الاتجاه جليًا بشكل أكبر بالنسبة للنساء منه للرجال. كما انخفضت نسبة عمالة الإناث في الصناعات التحويلية في جميع البلدان تقريبًا، باستثناء مصر، بينما ظلت مستقرة نسبيًا بالنسبة للرجال. وزادت عمالة الذكور في الخدمات القابلة للتداول بشكل عام، بينما ظلت إما مستقرة أو انخفضت بالنسبة للنساء. أما الخدمات القابلة للتداول بشكل عام فتمثل نسبة صغيرة جدًا من عمالة الإناث في المنطقة، بمستويات أدنى من الرجال، وتزداد حصتها في التشغيل بشكل رئيسي بالنسبة للرجال. وتميل النساء في المنطقة إلى التركيز في عدد قليل من القطاعات، وخاصة الخدمات التي تتطلب مهارات

الصناعية كقناة نقل لسياسات التجارة والاستثمار لتحقيق تغيير هيكلي منتج وتحقيق النتائج المرجوة، بما في ذلك خلق فرص للنساء والشباب للاستفادة من تحرير التجارة وتطور الصادرات. كما يجب أن تركز بلدان المنطقة على التحول الهيكلي لعكس اتجاه تراجع التصنيع المبكر وتعزيز النمو الشامل طويل الأجل.

يحتاج صانعو السياسات في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى دمج قضايا التشغيل في سياسات التجارة والاستثمار وتصميم وتنفيذ التدخلات التجارية والاستثمارية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين كمية ونوعية العمالة التي تم خلقها في المنطقة. وسوف يتطلب ذلك تبني سياسات صناعية فعالة وحديثة من شأنها أن تكون بمثابة قنوات انتقال لإحداث تأثير شامل وإيجابي للسياسات التجارية على أسواق العمل في المنطقة. ويمكن استخدام سياسات وبرامج سوق العمل النشطة والسلبية كأداة لتيسير حركة اليد العاملة، وتيسير إعادة تنظيم العوامل الإنتاجية وتحسين قدرة العمال الضعفاء على مواجهة تكاليف التكيف الكبيرة التي تفرضها عملية تحرير التجارة. علاوة على ذلك، يمكن للاستثمار في البنية التحتية المادية أن يعزز خلق فرص العمل والتوسع التجاري من خلال تسهيل حركة اليد العاملة وخفض تكاليف تكيف العمال والشركات مع تحرير التجارة. كما يمكن للاستثمار في البنية التحتية أيضًا أن يعزز التوسع التجاري من خلال خفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك تكاليف الاتصالات وتكاليف النقل المحلي وتقليل الوقت وخفض المال الذي يتم إنفاقه في الموانئ على الإجراءات الحدودية وتكاليف النقل الدولي. بشكل عام، يمكن للبنية التحتية المادية المتطورة أن تقلل من الحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

الاتجاهات المستقبلية في سوق العمل

يقدم الفصل الرابع تحليلًا لتأثير جائحة كوفيد-19 على سوق العمل والمسارات المحتملة للتعافي، فضلًا عن الاتجاهات المستقبلية التي قد تعطل سوق العمل في المنطقة، مع التركيز على الثورة التكنولوجية.

أدت أزمة كوفيد-19 إلى عواقب اقتصادية واجتماعية

عالية مثل التعليم والرعاية الصحية والإدارة العامة. وقد زادت حصة هذه القطاعات في توظيف الإناث بشكل كبير في جميع البلدان تقريبًا، مما أدى إلى زيادة العاملات ذوات المهارات العالية في القوى العاملة في المنطقة. كما زادت حصة العاملات في تجارة الجملة والتجزئة زيادة كبيرة في معظم بلدان المنطقة.

توجهات السياسة القائمة على التحليل الوارد في الفصول الأول والثاني والثالث

وعموماً، فإن التغيير الهيكلي البطيء وتراجع التصنيع المبكر الذي تشهده بلدان المنطقة يقلل من قدرة الاقتصاد على خلق وظائف منتجة وعالية الجودة لسكانه الشباب نسبيًا والمتعلمين الذين تزداد أعدادهم. وقد تؤدي تكاليف التكيف المرتفعة التي تفرضها السياسات التجارية والمنافسة المتزايدة على الشركات والعمال، ولا سيما الضعفاء منهم، إلى نتائج دون المستوى الأمثل. وفي حالة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، أدى ذلك إلى انخفاض مشاركة المرأة في القطاعات القابلة للتداول في سوق العمل. تؤثر القضايا الهيكلية التي تواجهها النساء والشباب في سوق العمل، بخلاف تأثير السياسات التجارية، سلبيًا على نمو إنتاجية العمل ونمو الناتج في المنطقة، مع وجود إمكانيات اقتصادية لا تزال غير مستغلة. لذا سوف تساعد زيادة مشاركة الشباب والنساء في سوق العمل على تحسين النتائج الاقتصادية في المنطقة من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري وزيادة دخل الأسرة، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الطلب المحلي، وأخيرًا، انخفاض في نسب الإعالة.

تتطلب معالجة هذا الأمر سياسات تجارية وصناعية ومحلية متكاملة تحد من التأثير غير المتكافئ المحتمل لتحرير التجارة على سوق العمل. تميل النساء في المنطقة إلى الحصول على تعليم عالٍ والانخراط بشكل رئيسي في قطاع التشغيل الرسمي؛ لذلك، فإن التركيز على القطاعات التجارية التي تتطلب مهارات عالية ويمكن أن تستوعب هذه القوة العاملة أمر بالغ الأهمية لتمكين المرأة اقتصاديًا ولجعل سياسات التجارة والاستثمار شاملة. كما ينبغي استخدام

الأجور. وقد تبنت معظم دول المنطقة بسرعة نسبيًا عدة إجراءات للحد من تأثير كوفيد-١٩ على اقتصاداتها، على الرغم من انخفاض معدل حدوث الأزمة الصحية نسبيًا في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، والذي تم خلاله تبني معظم هذه التدابير. وللإجراءات ثلاثة أهداف رئيسية: محاكاة الاقتصاد، وحماية الوظائف والدخول، وحماية العمال في مكان العمل.

سوف يعتمد التعافي من أزمة كوفيد-١٩ في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط اعتمادًا شديداً على الفعالية والسرعة في التعامل مع الأزمة الصحية. وهناك، على الصعيد العالمي، علامات على الانتعاش في التجارة الدولية، ولا سيما داخل البلدان ذات الدخل المرتفع؛ غير أنه، لا تزال مسارات التعافي في المنطقة غير مؤكدة. ولا يزال السفر الدولي معطلاً للغاية، مما يؤثر بشكل مباشر على قطاع استراتيجي في معظم البلدان وهو قطاع السياحة. كما أن انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر غير مؤكد بدرجة كبيرة، ولا سيما بالنسبة للمشاريع الجديدة في قطاع الصناعات التحويلية، خارج الصناعات الاستخراجية.

قد تتحول ديناميكيات الاستثمار والإنتاج في بعض القطاعات ذات الأهمية الخاصة لبلدان المنطقة، مثل المنسوجات والملابس والأدوية والإلكترونيات ومعدات السيارات، مفضلة المزيد من أنشطة التقريب وإعادة التوطين. ويشمل المسار الآخر للانتعاش مستوى الاستثمار العام والخاص في القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن ترفع القدرات التكنولوجية وتقوي قطاع الصناعات التحويلية المحلية. تسلط أزمة كوفيد-١٩ الضوء بشكل أكبر على أهمية السياسات الصناعية وتطوير قدرات الإنتاج المحلية. لذلك لا يجب أن توجه السياسات الصناعية والتجارية نحو دمج بلدان المنطقة في سلاسل القيمة العالمية فحسب، بل أيضًا نحو بناء مشاريع صغيرة ومتوسطة عالية النمو في قطاعات عالية الإنتاجية، مما قد يعزز مرونة البلدان في حالة حدوث جائحة عالمية جديدة واضطرابات كبيرة في سلاسل القيمة العالمية. وتتمثل المسارات الأخرى للتعافي في مستويات الاستثمار في رأس المال البشري والسعة النطاقية داخل الحكومة لدفع الإصلاحات

وخيمة أثرت على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. حيث شهدت جميع بلدان المنطقة انكماشًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض أكثر وضوحًا في ليبيا ولبنان (في حالة لبنان، يرجع هذا في الغالب إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة). وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي يُتوقع حدوث انتعاش في جميع دول المنطقة تقريبًا، باستثناء لبنان، حيث لا يزال الوضع الاقتصادي والاجتماعي غير مؤكد إلى حد كبير. غير أنه، بالنظر إلى الأزمة الصحية، قد تكون هذه التقديرات الخاصة بالتعافي مفرطة في التفاؤل، فقد انخفض مستوى الاستثمار بشكل كبير في معظم دول المنطقة، باستثناء الأردن وليبيا. كما تؤثر أزمة فيروس كورونا أيضًا على موازين الاقتصاد الكلي في البلدان مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الدين (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في معظم البلدان وانخفاض في الإيرادات العامة. كما انخفضت الإيرادات العامة في عام ٢٠٢٠ في معظم بلدان المنطقة، مدفوعة بالصدمة التي لحقت بالاقتصاد الحقيقي.

انخفضت التجارة وخاصة الصادرات في المنطقة بشكل كبير بسبب هذا الوباء. حيث قامت معظم دول المنطقة بتصدير عدد أقل من السلع والخدمات في عام ٢٠٢٠، باستثناء مصر، التي شهدت نموًا بنسبة ثلاثة في المائة في صادرات السلع بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وانخفضت صادرات السلع في عام ٢٠٢٠ في ليبيا على وجه الخصوص، مدفوعة بأزمة النفط. وبينما تتعافى البلدان المرتفعة الدخل حاليًا ببطء، لا يزال من غير الواضح كيف سيكون الانتعاش في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

أثرت جائحة كوفيد-١٩ بشدة على سوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما شوهد في جميع أنحاء العالم وكما هو متوقع، أدت أزمة جائحة كوفيد-١٩ إلى تسريح عدد كبير نسبيًا من العمال في المنطقة، وقد أبلغت معظم الشركات عن انخفاض حاد في المبيعات والمخرجات بسبب أزمة كوفيد-١٩. علاوة على ذلك، فقد أثرت الأزمة على مستوى أجور العمال ودخول الأسر بشكل كبير في المنطقة. ومع ذلك، كان العاملون بأجر في القطاع العام هم الأقل قلقًا من انخفاض

الإصلاحات الرئيسية التي تعزز التحول الهيكلي.

قد تشكل الاتجاهات الأخرى مستقبل العمل في المنطقة والعالم، مدفوعة بالثورة التكنولوجية التي قد تتسارع مع أزمة كوفيد-١٩. ويعد مستقبل العمل وتأثير التقنيات الجديدة على سوق العمل من بين المسائل الأكثر جدلاً اليوم. فقد تكون تكاليف التكيف مع هذه التقنيات الجديدة مرتفعة، لاسيما بالنسبة للعمال ذوي المهارات المنخفضة المنخرطين حالياً في مهام روتينية من المرجح أن تكون محوسبة وآلية أكثر من المهام الأخرى. وقد يؤدي هذا إلى اتساع فجوة عدم المساواة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة والعالية، حيث لا يشارك العمال ذوو المهارات العالية بشكل عام في المهام الروتينية، ويُرجح أن تزيد التقنيات الجديدة من الطلب على هذه الشريحة من العمال. أما على النطاق الأوسع، فقد يبطئ الابتكار التكنولوجي عملية التقارب أو يعطلها ويوسع فجوة عدم المساواة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

يتطور الابتكار في التقنيات بوتيرة هائلة وغير مسبقة ويؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية. وتتمثل التقنيات التي من المحتمل أن تكون الأكثر تدميراً في الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والأجهزة المتصلة والنصوص ومعالجة الصور والصوت والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد والنمذجة والحوسبة السحابية والتكنولوجيا الحيوية.

في حين أن تأثير هذه التقنيات عالمياً على سوق العمل وحصص الوظائف التي سيتم تشغيلها آلياً موضع نقاش كبير، يرتبط تأثير التقنيات في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بسؤال مركزي وحاسم آخر: هل سوف تؤدي هذه التقنيات إلى تباطؤ أم تسارع عملية التقارب بينها، وهل ستوفر هذه التقنيات فرصة لهذه البلدان "للقفز" وسد فجوة الإنتاجية والمعرفة بينها وبين البلدان ذات الدخل المرتفع؟ من المرجح أن تعمل تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي على توفير العمالة، مما يقلل من الميزة التنافسية الرئيسية التي تتمتع بها معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويشكل تهديد الأتمتة (التشغيل الآلي) في البلدان

البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مصدر قلق أكبر داخل قطاع الصناعات التحويلية، بالنظر إلى الدور التاريخي الذي لعبه هذا القطاع في التحول الهيكلي. فالصناعات التحويلية التي استوعبت تاريخياً عمالة منخفضة المهارة في مهام متكررة، يمكن أن تتعرض بشدة للتأثر بالتشغيل الآلي. ومن المتوقع في الصناعات التحويلية أن تؤدي ثلاث تقنيات رئيسية إلى تعطيل الصناعة وهي: الروبوتات والذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء. كما يمكن الجمع بين هذه التقنيات ومن المرجح أن يتم تبنيها بالتوازي للاستجابة للطلب المتزايد على المنتجات المُصممة حسب الطلب والمخصصة في مختلف القطاعات. وتعرض القطاعات المختلفة في إطار الصناعات التحويلية بطرق مختلفة لتهديد الأتمتة (التشغيل الآلي)، حيث تعتبر السيارات ومعدات النقل والأدوية والإلكترونيات ومكونات السيارات هي القطاعات التي حددتها الأدبيات على أنها الأكثر تعرضاً لخطر التشغيل الآلي.

من المرجح أن يتم تحديد تأثير هذه التقنيات على سوق العمل ومدى استفادة البلدان من هذه الثورة المستمرة من خلال أربع متغيرات رئيسية على الأقل، من شأنها أن تؤثر على تكاليف التكيف المحتملة في الاقتصادات المختلفة. وتتمثل هذه المتغيرات في وتيرة الابتكار والتغير التكنولوجي على مستوى العالم، والتي تزداد حالياً بشكل كبير؛ ومستوى البنية التحتية الرقمية في كل بلد؛ ومستوى المهارات واستعدادها للتكنولوجيا في كل بلد؛ ومعدل استيعاب التكنولوجيا من قبل الشركات على مستوى العالم وفي كل دولة. وسوف يتأثر معدل استيعاب الشركات للتكنولوجيا على مستوى العالم وفي بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بتكلفة التقنيات مقارنة بتكاليف العمالة، وكذلك بتبني المستويات الحالية لرأس المال البشري داخل الشركات، وقدرتها على فهم هذه التقنيات والاستثمار فيها وتبنيها. ويؤثر معدل استيعاب الشركات بشكل كبير على إمكانية التشغيل الآلي.

وبشكل عام، يصعب للغاية تقييم تأثير هذه التقنيات على سوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. ويسهل تقييم طريقة تشكيل

التكنولوجيا للطلب على المهارات أكثر من تقدير تأثيرها على فقدان الوظائف. ويبدو أن هناك إجماعًا على دور رأس المال البشري في مستقبل العمل وأن أكبر اضطراب ناتج عن التغيير التكنولوجي سيكون على الأرجح في الطلب على المهارات. ووفقًا لما نوقش أعلاه، تزيد احتمالات أداء المهام الروتينية آليًا زيادة كبيرة، مما يقلل من الطلب على العمال ذوي المهارات المنخفضة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تكتسب المهارات الشخصية أو المهارات المعرفية زخمًا وأهمية لأن هذه مهارات من غير المرجح أن تكون آلية، مما سيزيد من الطلب على هذه المهارات وتميزها. لذلك، فإن جودة رأس المال البشري وتكوينه في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ومستوى الاستثمار لإعداد العمال في هذه البلدان للثورة التكنولوجية سوف يلعب دورًا مهمًا في تكييف اقتصاداتها مع مستقبل العمل وتقديم متغيرات مهمة من شأنها أن تحدد ما إذا كانت دول المنطقة ستشهد المزيد من فقدان الوظائف أو المزيد من استبدال الوظائف وخلقها.

توجهات السياسة القائمة على التحليل في الفصل الرابع

يحتاج صناع السياسات في المنطقة إلى مواءمة سياسات التجارة الصناعية والتشغيل بشكل استباقي مع الثورة التكنولوجية. ويشمل ذلك تصميم وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب الاستباقية لإعداد القوى العاملة والعمالين لاستيعاب الاضطرابات في سوق العمل. وهناك حاجة للاستثمار في تطوير المهارات الرقمية والمهارات الشخصية لجميع العمال، بما في ذلك العمال ذوي المهارات المتدنية والذين سيكونون أكثر المتضررين من الثورة التكنولوجية.

◀ التجارة والاستثمار والتشغيل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

التقرير المواضيعي لمشروع «دمج المسائل المتعلقة بالتشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي»

تقع السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية في قلب التحول الاقتصادي والاستراتيجيات الغنية بفرص العمل في البلدان النامية. وعلى الرغم من إجراء العديد من الإصلاحات التي تم تبنيها على مدى العقود الماضية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا يزال التحول الهيكلي بطيئاً ولا يزال تأثير هذه السياسات على خلق فرص العمل منخفضاً، خاصة بالنسبة للنساء والشباب يتناول هذا التقرير المواضيعي تطور هذه السياسات وأثرها على التحول الاقتصادي، وعلى تنوع الصادرات وعلى سوق العمل، مع التركيز على الشباب والنساء، وعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. كما يقدم تحليلاً للاتجاهات المستقبلية التي من المتوقع أن تؤثر على سوق العمل في المنطقة.

ملخص تنفيذي